**بسم الله الرحمن الرحيم**

**رسالة مفتوحة لدولة رئيس الوزراء**

**انه المنتج الوطني يادولة الرئيس**

**دولــــــــــــــــــة رئيــــــــــس الوزراء**

**الأستاذ نوري كامل المالكي المحترم**

**لايخفى على سيادتكم إن واحدة من أهم مقومات نجاح الأمم وتطورها هو الارتقاء بالواقع الصناعي ذلك لما يمتلكه هذا القطاع من محفزات تأتي بمراتب متقدمة في دعم اقتصاديات الدول , وصناعة السمنت في العراق تحتل أهمية بالغة وتعتبر من الصناعات الإستراتيجية الحاكمة وان انهيارها يعني انهيار قطاع واسع من الصناعات المرتبطة بها وتطورها يؤدي إلى تطور سلسلة طويلة من الصناعات الإنشائية إضافة إلى أنها تشكل سوقاً واعدة لتوفر موادها الأولية وقربها من مصادر الإنتاج , كما إن تطور حركة البناء والعمران الحالية والمستقبلية والشروع بتطبيق قانون البنى التحتية والذي كان واحداً من أهم بنات أفكاركم للنهوض بعراقنا الشامخ الجديد ,ان واقع الحال يؤكد إن صناعة السمنت العراقي وبعد التغيير 2003 عانت ولا زالت تعاني من صعوبات كبيرة وهناك أمور جوهرية قد عجزت الحكومات المتعاقبة على تحقيقها بهدف الرقي الصناعي ودعم المادة الأهم في البناء والأعمار ولم تبحث عن الآليات العملية والعلمية المتطورة لدعم قطاع السمنت ومادته المسماة بــ ( التبر الأسود) 0**

**إن الشركة العامة للسمنت الجنوبية واحدة من أهم المرتكزات الهامة في عراقنا ودعامة اقتصادية ناهضة لبلدنا حيث تضم (8) ثمانية معامل موزعة على (5) خمس محافظات في الوسط والجنوب وتغطي (9) تسع محافظات عراقية – أي نصف العراق - والسمنت الجنوبية بمعاملها كانت ولا زالت رائدة في صناعة السمنت منذ أكثر من (38) عام ودعامة أساسية في حركة الأعمار والبناء ودعم المواطنين , لكن المشكلة الكبيرة ان السوق العراقية تشهد منافسة غير صحيحة وغير طبيعية فالاسمنت الاجنبي الذي يدخل بلا رقيب من منافذ شتى إلى المحافظات الوسطى والجنوبية بحالته هو اغراق واضح وله تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العراقي وهذا بحد ذاته يشكل ضغطاً كبيراً على الشركة وعلى مبيعاتها بالرغم من إجراءاتنا والياتنا الجديدة لتحسين البيع والتسويق لكن تبقى الحاجة ملحة لتغيرات اخرى بتدخل حكومي فعال من اجل ايقاف هذا الاغراق المتعمد للسوق العراقية من مادة الاسمنت وبالذات في الوسط والجنوب , وتقوم بأعباء ذلك دائرة التطوير والتنظيم الصناعي في وزارة الصناعة المسؤولة عن تطبيق احكام قانون حماية المنتجات العراقية الذي يهدف للحد من الاغراق السلعي وحماية المنتج المحلي والوطني من آثار الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق ومعالجة الأضرار الناجمة عنها والوصول الى صناعة يمكنها ان تنافس مثيلاتها في الاسواق المحلية والدولية0**

**نحن على دراية ونقر بان حجم السوق كبير وحجم انتاجنا لايغطي متطلبات السوق لكن الذي يحصل الان ان حجم الكميات والطريقة بادخال المنتجات مقصودة لالحاق الاذى ببلدنا وشركتنا التي تعمل بنظام التمويل الذاتي وهي في ظل هذا الوضع ليس لديها القدرة على الايفاء بدفع المستحقات المالية ورواتب موظفيها البالغ عددهم (8000) موظف تتراوح رواتبهم الشهرية من (6-7) مليار دينار عراقي وهذا ناجم من انخفاض مبيعات الشركة قياساً بانتاجها المتكدس في مخازنها باجمالي مبالغ تصل الى (50) مليار دينار من منتوج عراقي عالي الجودة تفوق على مثيلاته في الدول المتطورة وبأسعار مناسبة حيث يبلغ سعر الطن الواحد (95) الف دينار ويخضع للرقابة والفحص من قبل اهم المؤسسات الرقابية في الدولة المتمثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومركز بحوث البناء والمكاتب الاستشارية للجامعات العراقية بموجب عقود التوكــيد النوعي ,علماً إن مقر الشركة ومـعامــل الـكوفـة والنجف والسماوة نالت وبجـدارة شــهادة الجــودة العراقــية ومطابقــتها للمواصــفات القــــياســية للـجودة ومتطــلبات مواصـــفـــة**

**(ISO 9001-2008)0 واذا استعنا بالامثال فان المثل ( مغنية الحي لاتطرب ) ينطبق تماماً على مانمر به الآن اذ ان نسبة عالية من الزبائن والمواطنين يذهبون الى السعر الارخص من السمنت الاجنبي برغم انها سلعة غيرمطابقة للمواصفات وذات نوعية رديئة وغير خاضع للرقابة ودون ان تجري عليه أي فحوصات نوعية ومختبرية لمعرفة مدى مطابقته للمواصفات القياسية المعتمدة ويقيناً ان مثل هذا النوع من السمنت لايظهر اثره وضرره بعد اسبوع او اسبوعين لكن ضرره يظهر بعد عدة سنوات على كل البلد لاننا سنبني بمواد غير مناسبة للبناء وسندفع من جراء ذلك خسائر بالأرواح والاموال العراقية وسيكون ذلك الاسمنت وتداعياته بمثابة ( إرهاب آخر ) يهدد بلدنا وشعبنا 0**

**من المفارقات الغريبة ان العراق هو البلد الوحيد بالعالم لايطبق نظام ( التعرفة الكمركية ) وهذه سلبية تؤثر وتؤشر على كيان الدولة العراقية اذا ماعلمنا ان التعرفة الكمركية تعتبر دعماً للاقتصاد الوطني من خلال الاضافة التي تقدمها الى الموازنة 0 ان قانون حماية المنتوجات العراقية الذي اقره مجلس النواب في بداية عام 2010 وقانون حماية المستهلك بنفس العام ونظام التعرفة الكمركية كلها تهدف الى بناء صناعة وطنية وتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق السوق 0**

**واذا كنا نتحدث بالأرقام فالشركة وبعد السقوط تتحمل المستحقات المالية لــ (1000) مفصول سياسي و(3000) موظف - تعيينات وتنقلات بدون حاجة الشركة لذلك – بمبلغ إجمالي بلغ (251) مليار دينار عراقي بمعدل (31) مليار دينار سنوياً , بالوقت الذي يجب أن يتحمل ذلك وزارة المالية وهذا من الناحية الاقتصادية يعتبر تدمير للشركة 0 وكذلك تتحمل الشركة أجور النفط الأسود والزيوت بمبالغ كبيرة بلغت (170 ) مليار دينار للفترة من عام (2004-2011) بمعدل (21) مليار دينار سنوياً ولم تنفع مخاطبات شركتنا لوزارة النفط بدعم الشركة بمادة النفط الأسود على الرغم من أنها مادة عرضية فائضة 0 وكذلك تتحمل الشركة أكثر من (6) مليار دينار سنوياً كأجور كهرباء بإجمالي مبلغ قدره أكثر من (54) مليار دينار للفترة من (2004-2011)0**

**إن شركتنا لم تكتف بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته فحسب بل حصلت وبجدارة على شهادة الجودة العراقية (ISO 9001-2008) وقامت بصيانة مرسبات الأفران رافعة شعار ( لاتشغيل لفرن دون مرسبة غبار) سعياً منها لان تكون معاملها صديقة للبيئة وقامت كوادرنا بتجهيز وتنصيب محطة كهربائية بسعة (30)ميكا واط لتشغيل معملي النجف والكوفة , وهي تواصل حث الخطى بدعم حركة الأعمار والبناء ودعم المواطنين 0**

**إننا بالوقت الذي نشد على أيديكم ونبارك لكم يادولة الرئيس خطواتكم الجبارة ونجاحاتكم البارزة في قهر الإرهاب وتنشيف منابعه والبدء بخط الشروع لنهضة عمرانية كبيرة في البلد , نتطلع لدولتكم ونتوسم بكم خيراً في ان تكون لكم اليد البيضاء لــ ( حماية منتوجنا الوطني ) من الآثار السلبية التي قد تركتها المتغيرات في السوق العراقية وهذا يتطلب قراراً جباراً ملزماً لمواجهة كل تلك المؤثرات التي أدت الى كساد السمنت العراقي وبالتالي انخفاض الإيرادات للمعامل والشركات المنتجة لاسيما وان تلك الشركات ومنها شركتنا تعتمد التمويل الذاتي في ادارة وإدامة العملية الإنتاجية 0**

**دمتم لقيادة ورفعة وسمو العراق الجديد**

**وسدد الله خطاكم 000 مع التقدير**

**لفيف من الموظفين والعاملين في**

**معامل ومقر الشركة العامة للسمنت الجنوبية**